صندوق ضمان الودائع البنكية

الموازنة

في 31 ديسمبر 2020

(بالدينار التونسي)

	إيضاحات	2020/12/31	2019/12/31
الأصول			
1- السيولة وما يعادل السيولة	1	25 373 072	33 773 600
2- توظيفات قصيرة المدى	2	384 682 060	226 856 880
3-المنخرطون والمدينون الآخرون	3	49 223 528	50 421 615
4- مبالغ للاستخلاص لأصول في التصفية		0	0
5- توظيفات طويلة المدى		0	0
6- القروض المضمونة الممنوحة للمنخرطين		0	0
7- الأصول الثابتة غير المادية والمادية	4	199 902	229 862
8- أصول أخرى	5	25 253	21 696
مجموع الأصول		**459 503 815**	**311 303 652**
الخصوم			
1- ديون التعويضات		0	0
2- مزودون ودائنون آخرون	6	8 553	35 325
3-قروض		0	0
4- خصوم أخرى	7	61 185 974	64 159 263
مجموع الخصوم		**61 194 527**	**64 194 587**
الأموال الذاتية			
1- رأس المال		5 000 000	5 000 000
2- الاحتياطات		0	0
3-أموال ذاتية أخرى		0	0
4- نتائج مؤجلة		0	0
5-مدخرات لأخطار التدخل		393 309 288	242 109 065
5- نتيجة السنة		0	0
مجموع الأموال الذاتية	8	**398 309 288**	**247 109 065**
مجموع الخصوم والأموال الذاتية		**459 503 815**	**311 303 652**

صندوق ضمان الودائع البنكية

قائمة النتائج لسنة 2020

(بالدينار التونسي)

	إيضاحات	2020/12/31	2019/12/31
إيرادات الاستغلال			
1- مساهمة المنخرطين	**9**	176 963 142	163 318 225
2- إيرادات التوظيفات الصافية	**10**	29 144 439	18 016 414
3-المنخرطون والمدينون الآخرون		0	0
مجموع إيرادات الاستغلال		**206 107 581**	**181 334 639**
أعباء الاستغلال			
4- أعباء التعويضات		0	0
5- تغير المدخرات ونتيجة إصلاح قيمة التوظيفات طويلة المدى		0	0
6-إيرادات مالية صافية	**11**	<82 057>	<139 006>
7- أعباء الأعوان	**12**	731 082	499 489
8-مخصصات الاستهلاكات والمدخرات	**13**	62 753	38 801
9- أعباء الاستغلال الأخرى(*)	**14**	1 090 468	740 559
مجموع أعباء الاستغلال		**1 802 246**	**1 139 843**
نتيجة الاستغلال		**204 305 335**	**180 194 796**
10- أرباح عادية أخرى		8	3 681
11- خسائر عادية أخرى		0	0
نتيجة الأنشطة العادية قبل احتساب الأداء		**204 305 343**	**180 198 477**
ضرائب على المرابيح و رؤوس الأموال المنقولة			
12- ضرائب على المرابيح	**15**	51 016 697	45 049 654
13- المساهمة الاجتماعية التضامنية (*)	**15**	2 040 668	1 801 986
14- ضرائب على التوظيفات	**16**	47 755	0
نتيجة الأنشطة العادية بعد احتساب الأداء		**151 200 223**	**133 346 837**
15- العناصر الطارئة		0	0
النتيجة قبل المدخرات الفنية		**151 200 223**	**133 346 837**
16- تغير المدخرات لمخاطر التدخل	**17**	<151 200 223>	<133 346 837>
النتيجة الصافية للسنة		**0**	**0**

(*) تمت إعادة معالجة هذه الحسابات لغاية المقارنة

صندوق ضمان الودائع البنكية

جدول التدفقات النقدية لسنة 2020

(بالدينار التونسي)

		2020/12/31	2019/12/31
التدفقات النقدية المتصلة بالاستغلال			
- المساهمة المقبوضة من المنخرطين		211 677 921	196 552 445
- مداخيل التوظيفات المقبوضة		25 374 959	15 366 090
3-المنخرطون والمدينون الآخرون		0	0
- المبالغ المدفوعة للأعوان والمدينون الأخرون		<1 160 296>	<561 187>
- أداءات وضرائب مدفوعة (دون ضرائب على المرابيح)		<23 194 301>	<24 429 282>
- قروض مضمونة/ خلاص قروض مضمونة		0	0
- اقتناء/تفويت لتوظيفات قصيرة المدى		<153 990 055>	<105 139 652>
- ضرائب على المرابيح مدفوعة		<67 075 963>	<56 825 690>
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال		**<8 367 735>**	**24 962 724**
التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة الاستثمار			
- اقتناء/تفويت لتوظيفات طويلة المدى		0	0
2- مزودون ودائنون آخرون		<32 793>	<173 814>
التدفقات النقدية المخصصة لأنشطة الاستثمار		**<32 793>**	**<173 814>**
التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة التمويل			
-مقابيض إصدار رأس المال		0	2 500 000
- إصدار قروض		0	0
- استخلاص قروض		0	0
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل		**0**	**2 500 000**
تغير الخزينة		<8 400 528>	27 288 910
الخزينة في بداية السنة المحاسبية	**18**	**33 773 600**	**6 484 690**
الخزينة في نهاية السنة المحاسبية		**25 373 072**	**33 773 600**

أهمّ الإيضاحات حول القوائم المالية

❖ **إعداد وضبط القوائم المالية:** تمّ إعداد القوائم المالية لصندوق ضمان الودائع البنكية عملا بأحكام الفصل 37 من الأمر الحكومي عدد 268 لسنة 2017 المؤرخ في 1فيفري 2017 المتعلق بضبط قواعد تدخله وتنظيمه وتسييره، والذي يخوّل لهيئة المراقبة إدراج تعديلات على النظام المحاسبي للصندوق تأخذ بعين الاعتبار خصوصياته على أن يتمّ الحصول على ترخيص من وزير المالية،

وعلى هذا الأساس تمّ ضبط القوائم المالية من قبل هيئة المراقبة بالاعتماد على المبادئ العامة المنصوص عليها بالنظام المحاسبي للمؤسسات الصادر بالقانون عدد 112 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 مع إدخال بعض التعديلات التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات نشاط الصندوق، وذلك باستثناء طريقة احتساب وعرض المدخرات الفنية حيث تمّ الاستئناس بما هو معمول به بالتجارب المقارنة في انتظار ما سيتمّ إقراره من قبل وزارة المالية.

❖ **عرض القوائم المالية:** تمّ إدخال بعض التعديلات على مستوى النماذج الخاصة بعرض القوائم المالية والمنصوص عليها بمعيار المحاسبة التونسي عدد 1، وذلك نظرا لخصوصيات صندوق ضمان الودائع البنكية حيث تمّ اعتماد التعديلات التالية:

- تصنيف الأصول والخصوم حسب طبيعتها من خلال ترتيب تنازلي للسيولة وللالتزامات المستحقة، عوضا عن تصنيفها كعناصر جارية وغير جارية،
- عرض بنود الأصول باعتماد القيمة المحاسبية الصافية. مع تقديم كل المعلومات الخاصة بالقيمة الخام وحسابات الاستهلاكات والمدخرات ضمن الإيضاحات حول القوائم المالية.
- تقسيم أعباء الاستغلال للصندوق حسب طبيعتها وتصنيف مداخيل التوظيفات والأعباء المالية ضمن العناصر المكونة لنتيجة الاستغلال، وذلك بحكم ارتباطها بطبيعة نشاط الصندوق.
- إضافة نتيجة وسيطة وهي " النتيجة قبل المدخرات الفنية" تمّ عرضها بعد العناصر الخارقة للعادة، وهي تعبّر عن نتائج الصندوق قبل تكوين أو استرجاع المدخرات الفنية.

❖ **طريقة احتساب وعرض المدخرات الفنية:** اعتمد صندوق ضمان الودائع البنكية على قاعدة محاسبية تقتضي تسجيل في تاريخ ختم سنة محاسبية معينة لمدخرات فنية تحت اسم "مدخرات لمخاطر التدخل" وهي تمثل استثناء لمتطلبات المعيار المحاسبي عدد 14 المتعلق بالاحتمالات والوقائع اللاحقة لتاريخ الختم.

وترتكز هذه الطريقة على الخاصيات التالية:

- تحتسب المدخرات لمخاطر التدخل على أساس فائض مجموع الإيرادات المحققة من طرف الصندوق بعد طرح مجموع الأعباء قبل تكوين المخصصات المتعلقة بهذه المدخرات.
- طريقة تقييم المدخرات لمخاطر التدخل تعتمد على فرضية أن مبلغ المساهمات والنتائج المالية تمثل تقريبا مبلغ المخاطر المضمونة من طرف الصندوق نظرا لإمكانية تعديل هذه المساهمات.
- تعرض المدخرات لمخاطر التدخل ضمن الأموال الذاتية للصندوق ويتم استرجاعها عند تدخل الصندوق، حيث إنّه طبقا للفصل 151 من القانون عدد 48 لسنة 2016 يتعين رصد كامل أرباح الصندوق في شكل احتياطات.

UNION AUDIT TUNISIE
Société d'Expertise Comptable Inscrite à l'OECT
67 Av Alain Savary 1082 Tunis
Tél : 71 787 233 - Fax : 71 796 147
Email : uat@gnet.net

INTERNATIONAL COMPANY FOR CONSULTING AND AUDITING
Société d'Expertise Comptable Inscrite à l'OECT
Cité les jardins 1- Av Alain savary 1082 Tunis
Tél : 71 842 350 - Fax : 71 891 838
Email : administratif@icca.tn

التقرير العام لمراقبي الحسابات

السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2020

السادة أعضاء هيئة المراقبة
لصندوق ضمان الودائع البنكية

I-تقرير حول تدقيق القوائم المالية

1- الرأي

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات المزدوجةالتي أسندت لنا من طرف هيئة المراقبة المنعقدة في 18سبتمبر 2019، قمنا بتدقيق القوائم المالية لصندوق ضمان كخقالودائع البنكية المختومة في 31 ديسمبر2020، والتي تتكون من الموازنة و قائمة النتائج و جدول التدفقات النقدية والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص للمبادئ و القواعد المحاسبية الهامة.

إن القوائم المالية لسنة 2020 تبرز مجموعا صافيا للموازنة بمبلغ 459.503.815 دينار ونتيجة إيجابية قبل المدخرات لمخاطر التدخل بمبلغ 151.200.223 دينار ونتيجة صافيةلاشيئ .

برأينا ، وبإستثناء التحفظ المذكور بالفقرة "أساس الرأي بتحفظ" فإن القوائم المالية لصندوق ضمان الودائع البنكية والمصاحبة لهذا التقرير صحيحة وصادقة وتعبر بصفة وفية من كافة الجوانب الجوهرية, عن وضعيته المالية و عن نتائج أعماله وعن تدفقاته النقدية للسنة المختومة في 31 ديسمبر 2020 وفقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة بالبلاد التونسية.

2- أساس الرأي تحفظ

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق المعمول بها في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا وفقا لهذه المعايير موضحة لاحقا في تقريرنا ضمن فقرة "مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية".

نحن مستقلون عن الصندوق وفقا لمتطلبات معايير السلوك الأخلاقي ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية وإننا قد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك المتطلبات.

في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا لإبداء رأينا مع التحفظ التالي:

مثلما هو مبين بالإيضاح عدد2 والإيضاح عدد 4.3 من القوائم المالية (صفحتي 6و10)، لم يتسن للصندوق تقييم مبلغ الضمانات الممنوحة لفائدة المودعين وبالتالي لم يتسن تكوين مدخرات فنية على هذا الأساس لغياب جرد شامل لكافة المودعين. كذلك ولغاية تقييم وعرض المدخرات الفنية المتعلقة بضمان تعويض المودعيين, إعتمد صندوق ضمان الودائع البنكية على قواعد محاسبية مختلفة في بعضها مع القواعد المنصوص عليها بالنظام المحاسبي للمؤسسات, حيث خلافا لمتطلبات المعيار المحاسبي عدد 14 المتعلق بالإحتمالات والوقائع اللاحقة لتاريخ الختم, فان هذه المدخرات تم تكوينها على أساس فائض مجموع الإيرادات المحققة من طرف الصندوق خلال السنة بعد خصم مجموع الأعباء قبل تكوين المخصصات المتعلقة بهذه المدخرات.
كما تم تمتيع هذه المدخرات خاصيات الاحتياطات و ذلك للأسباب المذكورة في الإيضاح عدد 02 و تم بالتالي عرضها ضمن الأموال الذاتية للصندوق تحت بند "مدخرات لمخاطر التدخل"

علاوة على ذلك, و مثلما هو مبين في الإيضاح عدد 02 المذكور أعلاه, تم ادخال بعض التحويرات على نماذج القوائم المالية المعروضة ضمن المعيار المحاسبي عدد01، وذلك للأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات نشاط الصندوق و عملياته المالية.

بالرغم من أنه من صلاحيات هيئة المراقبة ادراج تعديلات على النظام المحاسبي للصندوق للأخذ بعين الاعتبار لخصوصياته، إلا أن صحة هذه الاستثناءات و التعديلات تبقى مشروطة بتنقيح بعض أحكام القانون عدد48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 مثلما تم اقتراحه من قبل محافظ البنك المركزي التونسي حسب مكتوب تم توجيهه

الى وزير المالية بتاريخ 5 جوان 2020، من ناحية، و الحصول على ترخيص وزير المالية طبقا لمقتضيات الفصل 37 من الأمر الحكومي عدد 268 لسنة 2017 المؤرخ في غرة فيفري 2017 من ناحية أخرى

3- تقرير التصرف السنوي

إن المدير العام مسؤول عن إعداد تقرير التصرف السنوي . هذا التقرير تقع المصادقة عليه من طرف هيئة المراقبة
إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل المعلومات المعروضة في هذا التقرير وإننا لا نبدي أي نوع من التأكيد حولها.
طبقا للفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، فان مسؤوليتنا تتمثل في التأكد من مدى تطابق المعلومات حول الوضعية المالية وحسابات الصندوق المعروضة في تقرير التصرف مع المعلومات المذكورة ضمن القوائم المالية. وانه ليس لنا ملاحظات حول ذلك.

4- مسؤوليات الإدارة و الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير المحاسبة التونسية، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لتمكنها من إعداد قوائم مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على إستمرارية الاستغلال والإفصاح، عندما ينطبق ذلك، عن أمور تتعلق باستمرارية الاستغلال واستخدام أساس إستمرارية الاستغلال المحاسبي، ما لم تنوي هيئة المراقبة تصفية الصندوق أو إيقاف أعماله أو لا يوجد بديلا واقعيا غير ذلك.

إن الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين على الإشراف على عملية التقارير المالية.

5- مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وإصدار تقريرنا الذي يتضمن رأينا.

التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضمانة بأن التدقيق الذي تم القيام به وفقا للمعايير الدولية للتدقيق المعمول بها في البلاد التونسية سيكشف دائما أي خطأ جوهري، إن وجد.

إن الأخطاء يمكن أن تنشأ من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت، بشكل فردي أو إجمالي، ممكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستعملي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق المعمول بها في البلاد التونسية، نقوم بممارسة الإجتهاد المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال التدقيق، بالإضافة الى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مستجيبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن غش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث أن الغش قد يشتمل على التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في الصندوق.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة لأساساستمراريةالاستغلال، بناءاً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكاً جوهريا حول قدرة الصندوق على إستمرارية الاستغلال كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فإننا مطالبون أن نلفت الإنتباهفي تقرير تدقيقنا إلى الإيضاحات

ذات العلاقة في القوائم المالية، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير ملائم، فسنقوم بتعديل رأينا.

إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف الصندوق على الإستمرار كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للقوائم المالية بما فيها الإفصاحاتوفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.
- لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة بخصوص نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا.

II-تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

1-نجاعة نظام الرقابة الداخلية

عملا بأحكام الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، قمنا بفحص نظام الرقابة الداخلية. وتم تقديم ملاحظاتنا وتوصياتنا المتعلقة بالإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية إلى هيئة المراقبة ضمن تقرير منفرد.

وتجدر الإشارة إلى أن فحصنا لنظام الرقابة الداخلية الخاص بمعالجة المعلومات المحاسبية وبإعداد وعرض القوائم المالية لم يبرز نقائص جوهرية من شأنها أن تأثر على رأينا حول القوائم المالية.

تونس في 2021/03/23

مراقبي الحسابات

عن اتحاد المراجعة التونسي	عن الشركة العالمية للاستشارة والتدقيق
عبد اللطيف عباس	**أنيس السماوي**

العنوان :11نهج بحيرة أشكل ضفاف البحيرة،1053المرسى
الهاتف: 600 860 71 216+
الفاكس: 500 965 71 216+
البريد الالكتروني: contact@fgdb.gov.tn
موقع الواب: www.fgdb.gov.tn

لمعرفة المزيد عن ضمان الودائع البنكية، يرجى مسح رمز الاستجابة السريعة.